# مؤتمر نزع السلاح

CD/1524

2 June 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

---

**رسالة مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة من الممثل الدائم للهند إلى الأمين العام للمؤتمر يحيل بها نص الورقة المطروحة أمام كل من مجلسي البرلمان الهندي المعنونة "تطور سياسة الهند النووية"**

أتشرف بأن أحيل طي هذا نسخة من الورقة المطروحة أمام كل من مجلسي البرلمان الهندي المعنونة "تطور سياسة الهند النووية".

وسأكون ممتناً إذا ما أمكن تعميم الورقة المذكورة أعلاه باعتبارها وثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح.

(التوقيع) سافيتري كونادي
السفير
الممثل الدائم

## ورقة مطروحة أمام البرلمان

## بشأن

# تطور سياسة الهند النووية

١- أصدرت الحكومة في ١١ أيار/مايو بياناً أعلنت فيه أن الهند قد أجرت بنجاح ثلاث تجارب نووية جوفية في تلال بوخران. وبعد ذلك بيومين أعلنت الحكومة، بعد إجراء تجربتين جوفيتين أخريين تقل قوتهما عن الكيلو طن الواحد اكتمال سلسلة التجارب المخطط لها. وكانت التجارب الجوفية الثلاث التي أجريت في الساعة ١٥/٤٥ يوم ١١ أيار/مايو بثلاث نبائط مختلفة -- نبيطة انشطارية، ونبيطة منخفضة القوة تقل قوتها عن كيلو طن واحد، ونبيطة نووية حرارية. أما التجربتان اللتان أجريتا في الساعة ١٢/٢١ يوم ١٣ أيار/مايو فكانتا أيضاً لنبيطتين منخفضتي القوة في نطاق يقل عن الكيلو طن. وعادت هذه التجارب بنتائج تتفق مع توقعات علمائنا.

٢- فعندما برزت الهند كبلد حر في عام ١٩٤٧ لتتبوأ مكانها الصحيح في مجتمع الأمم كان العصر النووي قد بدأ بالفعل، فاتخذ زعماؤنا حينئذ قرارهم الحاسم باختيار طريق الاعتماد الذاتي وحرية الفكر والعمل، فرفضنا نموذج الحرب الباردة الذي كان يلقي حينئذ بظلاله على الأفق وبدلاً من أن ننحاز إلى أي من الكتلتين اخترنا الطريق الأصعب وهو عدم الانحياز، فتطلب هذا الاختيار بناء قوتنا الوطنية عن طريق مواردنا نحن بمهارتنا نحن وقدرتنا الخلاقة وعن طريق تفاني الشعب. ومن بين المبادرات الأولى التي اتخذها أول رئيس وزراء لنا الباندیت جواهر لال نهرو كان تطوير العلم وبث الروح العلمية، فكانت هذه المبادرة هي التي أرست الأساس لإنجاز يومي ١١ و١٣ أيار/مايو، الذي تحقق بفضل التعاون المثالي بين العلماء من إدارة الطاقة الذرية ومنظمة البحث والتطوير في مجال الدفاع. ولكن نزع السلاح كان حينئذ، وما زال، بنداً رئيسياً في سياستنا الخارجية، فقد كان في جوهره، وما زال للآن، السبيل الطبيعي لبلد شن نضالاً فريداً من أجل الاستقلال على أساس مبدأي عدم العنف والمقاومة السلبية ("أهيمسا" و"ساتياغراها").

٣- لقد بدّل تطور التكنولوجيا النووية طبيعة الأمن العالمي، وخلص زعماؤنا إلى أن الأسلحة النووية ليست أسلحة حرب، وإنما هي أسلحة تدمير شامل، لذا كان إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية معززاً ليس فقط لأمن الهند وإنما أيضاً لأمن كل الأمم، وهذا هو الركن الأساسي في سياستنا النووية. ولكن لا يمكننا، بالنظر إلى عدم وجود نزع سلاح عالمي غير تمييزي، قبول نظام يخلق تقسيماً تعسفياً بين الحائزين للأسلحة النووية وغير الحائزين، اعتقاداً من الهند أن لكل أمة حقاً سيادياً في التوصل إلى تقييم بشأن مصالحها الوطنية العليا وممارسة الاختيار السيادي. فنحن نعتنق مبدأ تساوي الأمم في مصالحها الأمنية المشروعة ونراه حقاً سيادياً، لكن قادتنا أقروا في نفس الوقت بأن التكنولوجيا النووية تتيح إمكانيات هائلة للتنمية الاقتصادية ولا سيما لتنمية البلدان النامية التي تسعى إلى قفز الثغرات التكنولوجية التي خلفتها أعوام طويلة من الاستغلال الاستعماري. وقد انعكس هذا التفكير في سن قانون الطاقة الذرية لعام ١٩٤٨ في غضون عام واحد من استقلالنا، وكل ما اتخذناه من مبادرات عديدة منذ ذلك الحين في ميدان نزع السلاح النووي يتفق مع هذه الإعلانات المبكرة بل وهي استمرار لها.

٤- وفي الخمسينات، أجريت تجارب لأسلحة نووية فوق سطح الأرض وأصبحت السحابة عيش الغراب المميزة لهذه التجارب الرمز المرئي للعصر النووي، فاحتلت الهند حينئذ مكان الصدارة في المناداة بانهاء كل تجارب الأسلحة النووية باعتبار ذلك الخطوة الأولى نحو إنهاء سباق التسلح النووي. وبعد أن أجريت تجربة كبيرة لاختبار قنبلة هيدروجينية ألقى البانديت جواهر لال نهرو، في ٢ نيسان/أبريل ١٩٥٤، كلمة أمام مجلس النواب (لوك سابها) قال فيها إنه ينبغي ألا تستخدم الطاقة والقوة النووية والكيميائية والبيولوجية لصنع أسلحة للتدمير الشامل، وطالب بإجراء مفاوضات لحظر الأسلحة النووية وإزالتها، والتوصل ريثما يتم ذلك، إلى وقف التجارب النووية. كان هذا والعالم لم يشهد سوى ٦٥ تجربة، لكن نداءنا لم يجد من يستمع إليه. ففي ١٩٦٣ أُبرم اتفاق لحظر التجارب الجوية لكن حينئذ كانت البلدان قد طورت تكنولوجيات لإجراء تجارب نووية جوفية واستمر سباق التسلح النووي بلا هوادة، ومر أكثر من ثلاثة عقود وأجري أكثر من ألفي تجربة، وافتتح باب توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، بعد عامين ونصف من المفاوضات التي اشتركت فيها الهند بنشاط، لكن المعاهدة في شكلها النهائي كانت قاصرة عن تحقيق المرجو منها، فلم تكن بالشاملة ولا بالمتصلة بنزع السلاح.

٥- لقد طرحت الهند في عام ١٩٦٣، جنباً إلى جنب مع مجموعة صغيرة من بلدان عدم الانحياز، فكرة اتفاق دولي لعدم الانتشار توافق بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية على التخلي عن ترساناتها شريطة امتناع البلدان الأخرى عن استحداث أو احتياز مثل هذه الأسلحة، لكن هذا التوازن بين الحقوق والالتزامات لم يكن موجوداً عندما ظهرت إلى الوجود معاهدة عدم الانتشار النووي في عام ١٩٦٨ أي منذ قرابة ثلاثين عاماً خلت. وقد ازدادت شواغلنا الأمنية تعمقاً في الستينات، وكان استبشاعنا للأسلحة النووية ورغبتنا في تفادي احتيازها من الكبر بحيث التمسنا الحصول على ضمانات لأمننا القومي من الدول النووية الكبرى في العالم، لكن البلدان التي توجهنا إليها التماساً للدعم والفهم لم تجد نفسها قادرة على أن تقدم إلينا الضمانات التي التمسناها حينئذ، هذا هو السبب الذي حدا بالهند إلى أن تظهر جلياً عدم قدرتها على توقيع معاهدة عدم الانتشار.

٦- وقد ناقش مجلس النواب معاهدة عدم الانتشار في ٥ نيسان/أبريل ١٩٦٨، وحينئذ أكدت له رئيسة الوزراء حينئذ، الفقيدة السيدة أنديرا غاندي، "أننا سنسترشد كلية باستنارتنا الذاتية واعتبارات أمننا القومي"، وأبرزت نقائص معاهدة عدم الانتشار مؤكدة من جديد في الوقت ذاته التزام بلدنا بنزع السلاح النووي. وحذّرت المجلس والبلد قائلة "إن عدم توقيع المعاهدة قد يجر على أمتنا صعاباً كثيرة، فقد يعني وقف المعونة ووقف المساعدة. لذا يتعين علينا جميعاً، بما أننا نتخذ هذا القرار سوياً، أن نكون سوياً في مواجهة عواقبه". لقد كان هذا نقطة تحول، فساند هذا المجلس حينئذ قرار الحكومة عاكساً بذلك توافقاً وطنياً في الآراء.

٧- لقد كان قرارنا بعدم توقيع معاهدة عدم الانتشار متسقاً مع هدفنا الأساسي وهو الحفاظ على حرية فكرنا وعملنا، وقد أثبتنا في عام ١٩٧٤ قدرتنا النووية، واستمرت الحكومات المتعاقبة بعد ذلك في اتخاذ كل ما يلزم من خطوات وفقاً لذلك العزم والإرادة الوطنية، من أجل الحفاظ على خيار الهند النووي. كان هذا أيضاً هو السبب الأول الكامن وراء قرارنا الذي اتخذناه في عام ١٩٩٦ في هذا البلد بعدم الموافقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو قرار لقي موافقة هذا المجلس بالإجماع. لقد كان تصورنا حينئذ أن الموافقة على هذه المعاهدة ستحد بشدة من قدرة الهند النووية وتبقيها عند مستوى منخفض لا يمكن قبوله. ومما زاد من تعمق تحفظاتنا أن المعاهدة لم تدفع بعملية نزع السلاح النووي. فمن كلتا الناحيتين إذن

لم يجر التطرق إلى شواغلنا الأمنية، فقام وزير الشؤون الخارجية حينئذ، السيد أ. ك. غورجال، بتوضيح منطق الحكومة هذا أمام هذا المجلس خلال المناقشات التي دارت بشأن هذا الموضوع في عام ١٩٩٦.

٨- وفي هذه الأثناء شهد عقد الثمانينات والتسعينات تدهوراً تدريجياً في بيئتنا الأمنية نتيجة لانتشار الأسلحة النووية والقذائف، فتزايدت الأسلحة النووية في جوارنا وأدخلت نظم توصيل أكثر تقدماً، كما ظهر إلى الوجود في منطقتنا نمط لاحتياز المواد النووية والقذائف والتكنولوجيات المتصلة بها سراً، فأصبحت الهند في هذه الفترة ضحية الارهاب والتشدد والحرب السرية التي تلقى مساعدة وتشجيعاً خارجيين من خلال مرتزقة مأجورين.

٩- لقد كانت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول وملتقى طرق في تاريخ القرن العشرين، فقد بدلت الصورة السياسية لأوروبا لكنها لم تفعل إلا القليل لمواجهة شواغل الهند الأمنية. فالنظام النسبي الذي تم التوصل إليه في أوروبا لم يتكرر في أنحاء أخرى من هذا العالم.

١٠- فعلى المستوى العالمي، ليس هناك بعد من دليل من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ خطوات حاسمة لا رجعة فيها للتحرك صوب عالم خالٍ من الأسلحة النووية، فبدلاً من ذلك مددت معاهدة عدم الانتشار النووية إلى أجل غير مسمى وبلا شروط، مديمة بذلك وجود الأسلحة النووية في أيدي خمسة بلدان هي أيضاً الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبعض هذه البلدان تتبع مذاهب تبيح البدء باستخدام الأسلحة النووية، وهذه البلدان منكبة أيضاً على تنفيذ برامج لتحديث ترساناتها النووية.

١١- وفي ظل مثل هذه الظروف لم يكن أمام الهند مجال يُذكر للخيار، فكان عليها اتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين عدم السماح بألا يضمحل بفعل ضبط نفس طوعي خيار الهند النووي الذي تطور وحمي على مر العقود، فمثل هذا الاضمحلال كان سيلحق حتما ضررا لا علاج له بأمننا، لذا واجه الحكومة قرار صعب كان هاديها الوحيد في اتخاذه هو أمننا القومي. وبذلك تكون التجارب التي أُجريت يومي ١١ و١٣ أيار/مايو استمراراً لسياسات وضعت هذا البلد على مسار الاعتماد الذاتي واستقلال الفكر والعمل. لكن كانت هناك لحظات معينة وصل فيها السبيل المختار إلى نقطة تفرع وتعين اتخاذ قرار. **لقد كان عام ١٩٦٨ من مثل هذه اللحظات في تاريخنا النووي، شأنه في ذلك شأن عامي ١٩٧٤ و١٩٩٦.** ففي كل من هذه اللحظات اتخذنا القرار الصحيح مسترشدين بمصلحتنا الوطنية وبدعم من توافق الآراء الوطني. لقد ولد عام ١٩٩٨ في بوتقة قرارات سابقة ولم يتسن إلا بفضل اتخاذ القرارات الصحيحة هذه فيما مضى وفي الوقت المناسب.

١٢- وفي وقت تجري فيه التطورات في ميدان التكنولوجيات المتقدمة بخطى تقطع الأنفاس يلزم تعيين البارامترات الجديدة واختبارها والتأكد من صحتها تأمينا لبقاء المهارات عصرية ولتمكين الأجيال المتتالية من العلماء والمهندسين من مواصلة العمل استنادا على ما قام به أسلافهم من عمل. وسلسلة التجارب الخمس المحدودة التي أجرتها الهند هي بالتأكيد من مثل هذه الممارسات، وقد حققت هدفها المعلن، إذ إن البيانات التي وفرتها هذه التجارب حاسمة للتأكد من صحة قدراتنا في تصميم الأسلحة النووية المختلفة القوة من أجل تطبيقات مختلفة ونظم توصيل مختلفة، كما عززت هذه التجارب كثيرا من قدرات علمائنا ومهندسينا في استخدام الحاسوب في وضع نماذج، عن طريق المحاكاة، لتصميمات جديدة ومكنتهم من إجراء اختبارات

دون حرجة في المستقبل، إذا ما اعتُبر هذا ضروريا. ومن حيث القدرة التقنية تتوفر لدى علمائنا ومهندسينا الموارد اللازمة لتأمين رادع يعوّل عليه.

١٣- إن سياساتنا نحو جيراننا والبلدان الأخرى هي أيضا لم تتغير؛ فالهند ما زالت ملتزمة التزاما تاما بتعزيز السلم والاستقرار وحل كل القضايا المعلقة عن طريق الحوار والمفاوضات على المستوى الثنائي، فهذه التجارب لم تكن موجهة ضد أي بلد وإنما كان القصد منها طمأنة شعب الهند على أمنه وإبداء تصميمنا على أن هذه الحكومة، شأنها في ذلك شأن الحكومات السابقة، لديها القدرة والعزم اللازمان لحماية مصالحنا الأمنية الوطنية. وستواصل الحكومة ما تجريه من حوار موضوعي مع جيراننا لتحسين العلاقات ولتوسيع نطاق تفاعلاتنا على نحو مفيد بصورة متبادلة. إن بناء الثقة لهو عملية متصلة ونحن ما زلنا ملتزمين بها. لكن بعض البلدان اقتنعت بعد الاختبارات وبدافع من تقدير غير كاف لشواغلنا الأمنية بأن تتخذ خطوات تحزننا. إننا نقدر العلاقات الثنائية، وما زلنا ملتزمين بالحوار ونؤكد من جديد أن الحفاظ على أمن الهند لا يخلق تنازع مصالح مع هذه البلدان.

١٤- إن الهند لدولة حائزة للأسلحة النووية، هذا واقع لا يمكن إنكاره، وليس هذا بمنحة نلتمسها ولا هو بالمركز الذي يمنحنا إياه آخرون، وإنما هو عطية لأمتنا من علمائنا ومهندسينا، وهذا حق **للهند بوصفها سدس البشرية. إن قدرتنا المعززة لتضيف إلى إحساسنا بالمسؤولية**، بالمسؤولية والالتزام المنبثقين من القوة، فالهند إذ تضع نصب عينيها التزاماتها الدولية لن تستخدم هذه الأسلحة لارتكاب عدوان أو لتوجيه تهديدات ضد أي بلد، فهذه الأسلحة هي أسلحة للدفاع عن النفس ولتأمين عدم خضوع الهند، بدورها، لتهديدات نووية أو قسر نووي. لقد اقترحنا في عام ١٩٩٤ أن تشترك الهند وباكستان في التعهد بعدم البدء باستخدام قدرتهما النووية أحدهما ضد الآخر، وفي هذه المناسبة تكرر الحكومة الإعراب عن استعدادها لمناقشة اتفاق "بعدم البدء باستخدام القوة" مع ذلك البلد، وكذلك أيضا مع بلدان أخرى بصورة ثنائية أو في محفل جماعي. إن الهند لن تدخل في سباق تسلح، ولن تنضم إلى مذاهب الحرب الباردة أو تعيد اختراعها، وإنما تظل ملتزمة بالمبدأ الأساسي الذي تقوم عليه سياستنا الخارجية - - اقتناعنا بأن إزالة الأسلحة النووية عالميا ستعزز أمن الهند وكذلك أمن بقية العالم، وستواصل حث البلدان، ولا سيما الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، على اتخاذ تدابير تساهم مساهمة ذات بال في تحقيق مثل هذا الهدف.

١٥- لقد اتُخذ فيما مضى عدد من المبادرات، فاقترحت الهند في عام ١٩٧٨ إجراء مفاوضات على اتفاقية دولية تحظر استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها، وتلت هذه المبادرة مبادرة أخرى في عام ١٩٨٢ تدعو إلى "تجميد نووي" - - فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض إنتاج الأسلحة، وعلى إنتاج الأسلحة النووية، وعلى نظم التوصيل ذات الصلة. ثم طرحنا في عام ١٩٨٨ خطة عمل لإزالة كل الأسلحة النووية على مراحل في غضون إطار زمني محدد، لكن هذه المقترحات لم تلق، وأسفاه، استجابة من الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، ولو كانت استجابتها إيجابية ما وجدت الهند حاجة للمضي قدما وإجراء التجارب الحالية. هنا يختلف منهجنا إزاء الأسلحة النووية عن منهج غيرنا، وهذا الفارق هو حجر الزاوية في مذهبنا النووي، فهو يتميز بضبط النفس والسعي من أجل إزالة كل أسلحة الدمار الشامل إزالة تامة.

١٦- إننا سنواصل دعم مثل هذه المبادرات، المتخذة فرديا أو جماعيا من حركة عدم الانحياز التي تواصل إيلاء أعلى أولوية لنزع السلاح النووي، الأمر الذي تأكد من جديد آخر مرة في الأسبوع الماضي في الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز الذي انعقد في كرتاخينا، الذي "أكد من جديد دعوتها إلى مؤتمر نزع السلاح لإنشاء لجنة مخصصة، باعتبار ذلك أعلى أولوية، لكي تبدأ في عام ١٩٩٨ إجراء مفاوضات بشأن برنامج ذي إطار زمني محدد لإزالة الأسلحة النووية على مراحل إزالة كاملة، بما في ذلك عقد اتفاقية للأسلحة النووية". ويعكس الصوت الجماعي لبلدان حركة عدم الانحياز البالغ عددها ١١٣ نهجا إزاء نزع السلاح النووي العالمي تواصل الهند التزامها به. ومن مبادرات أعضاء الحركة التي نعلق عليها أهمية كبيرة الإحالة إلى محكمة العدل الدولية التي تمخضت عن إصدار المحكمة بالإجماع إعلانا، كجزء من فتواها الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، يقول "إنه يوجد التزام بمواصلة المفاوضات بحسن نية والوصول بها إلى خاتمة تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة فعالة". وقد كانت الهند من بين البلدان التي ناشدت محكمة العدل الدولية بشأن هذه القضية، لكن هذا الحكم لم يلق تأييدا من أي من الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، بل إنها سعت إلى الحط من قيمته. لقد كنا وما زلنا في مقدمة المطالبين ببدء مفاوضات للتوصل إلى اتفاقية للأسلحة النووية، بحيث يتسنى التصدي لهذا التحدي بنفس الطريقة التي تصدينا بها لويلات سلاحي التدمير الشامل الآخرين - - عن طريق اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وإن الهند، تمشيا مع التزامنا بمناهج شاملة عالمية غير تمييزية إزاء نزع السلاح، من الدول الأطراف الأصلية في هاتين الاتفاقيتين. وبالتالي ستقدم الهند عما قريب خطة لتدمير أسلحتها الكيميائية إلى السلطة الدولية المعنية - - منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فنحن نفي بأي التزامات نتعهد بها.

١٧- لقد درجت عادة الهند على أن تكون بلدا متطلعا للخارج، وينعكس التزامنا القوي بتعددية الأطراف في مشاركتنا النشطة في منظمات مثل الأمم المتحدة، وقمنا في الأعوام الأخيرة، تمشيا مع التحديات الجديدة، بتعزيز التعاون الإقليمي بنشاط - - في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وفي رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي وكعضو في المحفل الإقليمي لرابطة دول جنوب شرقي آسيا، وسيستمر أيضا هذا الاشتراك، فقد زادت سياسات التحرر الاقتصادي المتبعة في السنوات الأخيرة من روابطنا الإقليمية والعالمية وستعمق الحكومة هذه الروابط وتقويها.

١٨- إن سياستنا النووية لتتسم بالانضباط والانفتاح، فهي لم تنتهك أي اتفاقات دولية لا في عام ١٩٧٤ ولا الآن في عام ١٩٩٨، فقد عـُرّف محاورونا في السنوات الأخيرة بشواغلنا، والانضباط الذي مارسناه لمدة ٢٤ عاما، بعد أن أثبتنا قدرتنا في عام ١٩٧٤، هو في حد ذاته مثال فريد، لكن هذا الانضباط كان يجب أن ينبع من القوة، فهو لا يمكن أن يستند على التردد أو الشك، فالانضباط ليس سليما إلا عندما تبدد الشكوك، وقد أفضت سلسلة التجارب التي قامت بها الهند إلى تبديد الشكوك. والعمل الذي ينطوي عليه هذا متوازن من حيث أنه الحد الأدنى الضروري للحفاظ على المكون الأولي لحساباتنا لأمننا القومي، من هنا يجب اعتبار قرار الحكومة جزءا من تقاليد الانضباط الذي تميزت به سياستنا في الأعوام الخمسين الماضية.

١٩- وقد أعلنت الحكومة بالفعل بعد هذه التجارب إن الهند ستتقيد الآن بوقف اختياري طوعي للتجارب وتمسك عن إجراء تفجيرات نووية جوفية على سبيل التجارب، كما أبدت استعدادها للتحرك قدما نحو وضع هذا الإعلان في إطار رسمي بحكم القانون، وبذلك يُستوفى الالتزام الأساسي بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب، وهو الإمساك عن إجراء تفجيرات نووية تجريبية. هذا الإعلان الطوعي يقصد منه أن ينقل إلى المجتمع الدولي جدية قصدنا فيما يتعلق بالمشاركة ذات القيمة، وستتخذ القرارات اللاحقة بعد أن نؤكد لأنفسنا الاحتياجات الأمنية لبلدنا.

٢٠- كما أبدت الهند استعدادها للاشتراك في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح في جنيف على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، هدفها الأساسي حظر إنتاج المواد الانشطارية مستقبلا لاستخدامها في أسلحة نووية أو نبائط متفجرة نووية، وسيكون منهج الهند في هذه المفاوضات تأمين أن تخرج هذه المعاهدة إلى الوجود كمعاهدة عالمية غير تمييزية تساندها آلية فعالة للتحقق. وعندما نشرع في هذه المفاوضات فسيكون هذا ونحن على ثقة تامة من كفاية وموثوقية الرادع النووي المسلح لأمتنا.

٢١- إن الهند تحتفظ بضوابط فعالة لصادراتها من المواد النووية وكذلك للتكنولوجيات ذات الصلة على الرغم من أننا لسنا طرفا في معاهدة عدم الانتشار ولا عضوا في مجموعة الموردين النوويين، لكن الهند ملتزمة بعدم الانتشار وبالحفاظ على ضوابط صارمة لصادراتها تأمينا لعدم تسرب ما طوّرناه محليا من دراية عملية وتكنولوجيات. والواقع أن سلوك الهند في هذا الشأن كان أفضل من بعض البلدان الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

٢٢- لقد أعربت الهند فيما مضى عن مخاوفنا بشأن أوجه القصور في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، وأوضحت أن بلدنا ليس في وضع يمكنه من الانضمام لأن النظام لا يواجه شواغلنا الأمنية، التي كان يمكن تناولها بالتحرك قدما صوب نزع السلاح النووي الذي هو منهجنا المفضل. وبالنظر إلى عدم حدوث هذا وجدت الهند نفسها مضطرة إلى الوقوف جانبا بمنحى عن النظام الناشئ بحيث لا تقيد حريتها في العمل. هذا بالضبط هو الطريق الذي ظللنا نسلكه بلا تردد على مدى العقود الثلاثة الماضية، وسيكون نفس المنهج البناء هو أساس حوار الهند مع البلدان التي تحتاج إلى الاقتناع بجدية عزمنا على واستعدادنا للدخول في الحوار بحيث يجري تناول شواغلنا المتبادلة على نحو مرضٍ. فالتحدي الذي يواجه ساسة الهند هو الموازنة والتوفيق بين الحتميات الأمنية للهند والشواغل الدولية الصحيحة في هذا الشأن.

٢٣- وهذا المجلس مدرك لشتى التفاعلات التي انبعثت من شعب الهند ومن أجزاء شتى من العالم، والدعم الساحق الذي انبعث من مواطني الهند مصدر قوة للحكومة، فهو لا ينم فقط عن صحة هذا القرار وإنما أيضاً يدل على أن البلد يريد قيادة تراكز على الأهداف ترعى الاحتياجات الأمنية القومية، وهذا أمر تتعهد الحكومة بفعله باعتباره واجباً مقدساً. كما شجع الحكومة كثيراً تدفق الدعم من الهنود الذي يعيشون في الخارج، فقد أعربوا بصوت واحد عن تأييدهم لإجراء الحكومة هذا، والحكومة تعرب عن امتنانها العميق لمواطني الهند وللهنود الذي يعيشون في الخارج وتتطلع إليهم للدعم في الفترة الصعبة القادمة.

٢٤- وفي هذا العام، الذي يوافق الذكرى الخمسين لاستقلالنا، تقف الهند عند لحظة حاسمة في تاريخنا، فالأساس المنطقي الذي بنت عليه الحكومة قرارها هو نفس مبادئ السياسة العامة التي استرشد بها بلدنا على مدى خمسة عقود، وقد استمرت هذه السياسات بنجاح بسبب توافق الآراء الوطني الذي تقوم عليه. إن هذا القرار الحالي والاجراءات المقبلة ستظل تعكس التزاماً بحساسيات والتزامات حضارة قديمة، واحساساً بالمسؤولية وضبط النفس، لكنه ضبط نفس ينبثق من اليقين في العمل لا من الشكوك أو المخاوف. وتوضح الجيتا هذا (الفصل سادساً - ٣) على نحو أفضل من أي تعبير آخر ممكن:

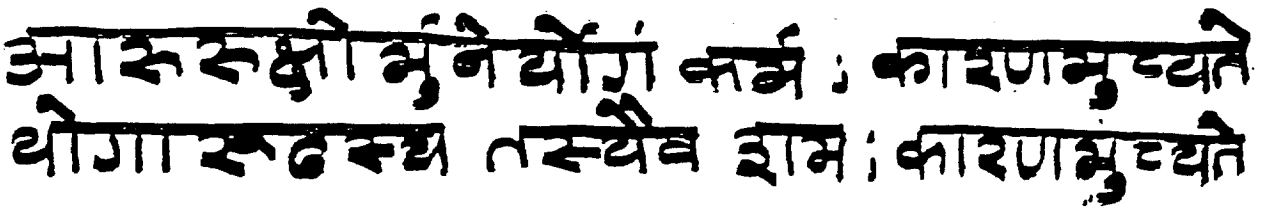

(معنى هذا المقتطف ما يلي: العمل عملية للوصول إلى غاية، وقد يعكس الاضطراب لكنه عندما يكون معتدلاً مركزاً يحقق هدفه وهو الاستقرار والسلم)

* * * *